

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٢١**
الاثنين، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الساعة ١١/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كرافتشينكو
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد اتزاريلو
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سوسويسكم
	بيرو	السيد غياردو
	جنوب أفريقيا	السيدة دولوميني
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	السيد أياي بونتي
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بايلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مكبرايد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

07-43445 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أُدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويساور المجلس القلق بوجه خاص إزاء النتائج الإنسانية الخطيرة لأعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والأنشطة العسكرية للألوية ’المختلطة‘.

”ويحث مجلس الأمن جميع العناصر الفاعلة المعنية على أن تمتنع عن أي عمل يؤدي إلى المواجهة العسكرية التي يمكن أن تسفر عن زيادة التوتر وتفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة في مقاطعتي كيفو، وأن تسعى إلى إيجاد حل للأزمة الحالية بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

”ويدعو مجلس الأمن الألوية المختلطة وقادها إلى الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ووقف أنشطة التجنيد. ويدين المجلس تجنيد الأطفال انتهاكا للقانون الدولي الساري ويحث جميع العناصر المذكورة أعلاه على الإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بها.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد قلقه البالغ إزاء التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة للسكان المحليين وبالنسبة للأمن في المنطقة. ويكرر تأكيد مطالبته تلك الجماعات بأن تلقي أسلحتها وتشرع طوعا ودون شروط مسبقة في إجراءات تسريحها وعودها إلى أوطانها وإعادة توطينها وإعادة إدماجها، حسب الاقتضاء.

”ويدعو مجلس الأمن الحكومة إلى أن تضع، بالتنسيق الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خطة شاملة لضمان الأمن في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما بإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع سلاح المحاربين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وبنزع سلاح المحاربين الأجانب وتسريحهم وإعادهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، وبوضع حد للإفلات من العقاب وتشجيع المصالحة والوئام الاجتماعي والإنعاش والتنمية في المنطقة. ويلاحظ بقلق العدد الكبير للمشردين داخليا ويؤكد ضرورة طمأنة السكان وتعزيز فعالية الإدارة الحكومية في المنطقة. ويرحب المجلس باعتزام السلطات الكونغولية

تيسير إجراء حوار شامل في مقاطعتي كيفو ويتطلع إلى تنفيذه.

"ويشجع مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تواصل، وفقا لولايتها، دعم الألوية المتكاملة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية المعاندة ضماناً لمشاركتها في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، حسب الاقتضاء. ويشجع السلطات الكونغولية على أن تضع، بالتشاور الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما يلزم من تخطيط تحقيقا لتلك الغاية ويشدد على أي عملية قد تتطلب الحصول على دعم من البعثة ينبغي أن يجري تخطيطها بالاشتراك مع البعثة ووفقا للقواعد والمعايير المعترف بها دوليا المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويطلب المجلس من الأمين العام أن يبقيه على علم بعملية التخطيط هذه. ويؤكد أيضا أهمية مواصلة الجهود التي تبذلها البعثة، تنفيذا لولايتها، لتوفير الحماية للمدنيين والإسهام في تحسين الأوضاع الأمنية التي تقدم فيها المساعدة الإنسانية.

"ويشجع مجلس الأمن بشدة الحكومة على الاضطلاع بإصلاح القطاع الأمني في جميع أنحاء البلد، على سبيل الأولوية، بمتابعة جهودها الرامية إلى تعزيز إصلاح الشرطة، وإدماج القوات المسلحة. وفي هذا السياق، يعترف المجلس بالجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة وشركاؤها نحو الدعوة إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة وطني بشأن إصلاح قطاع الأمن الذي من المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر في كينشاسا.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تجنيد مقاتلين، بمن فيهم أطفال، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها، على أيدي القوات الموالية لِلوران نكوندا، مما يشكِّل انتهاكا للقانون الدولي الساري.

"ويحث المجلس الدول المجاورة المعنية على مواصلة تيسير إعادة إدماج المحاربين السابقين العائدين إدماجا فعالا ومنع جميع أنشطة التجنيد داخل أراضيها. ويسلِّم المجلس بأن العلاقات الإقليمية الطيبة، لا سيما العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا تشكل عاملا حاسما في حل الأزمة في مقاطعتي كيفو. ويشجع كلتا الحكومتين على مواصلة التعاون لحل شواغلهما الأمنية المشتركة، وتحسين علاقاتهما الدبلوماسية، ودعم العودة الطوعية للاجئين، بالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

"ويشجع مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على القيام، وفقا لولايتها، بمساعدة الحكومة، بطرق منها بذل المساعي الحميدة، في جهودها الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في مقاطعتي كيفو من خلال تشجيع المصالحة والحوار السياسي."

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/28.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.